عبد المنعم علي عيسى

باتت «الوثبة» العراقية عرجاء

كان من الجائز الاستنتاج، قبل التطورات التي أعقبت زيارة رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض لدمشق، القول إن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أراد العودة إلى قراءة التاريخ الممتد لعشرة آلاف عام بين بلاد الرافدين وبلاد الشام في ظل ظرف عصيب من النوع الذي يفرض على المسك بالقرار الأخذ بحمولات هذا الأخير، الأمر الذي لم يكن حاضراً عنده بالتأكيد عندما أطلق القمة الثلاثية في بغداد التي جمعت الأخيرة جنباً إلى جنب القاهرة وعمان أواخر شهر حزيران الماضي، الإعلان رسمياً عن مشروع «الشام الجديد» الذي غابت عنه دمشق بكل ما تحمله من رمزية في تلك التسمية.

ففي أعقاب زيارة الفياض لدمشق ولقائه الرئيس بشار الأسد في الـ ١٦ من آب الجاري، راجت تقارير تقول إن الغرض من تلك الزيارة كان توجيه الدعوة لحضور قمة دول الجوار الست، الأمر الذي نفته دمشق، والتي تقرر توسيع حضورها لتشمل السعودية وقطر ومصر والولايات المتحدة وبريطانيا، في الـ ٢٨ من آب الجاري، لكن في اليوم ذاته لتلك الزيارة أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً أكدت فيه أنها غير معنية بتلك الدعوة، ليصدر الفياض بعد ساعات من ذلك البيان بياناً آخر خاصاً قال فيه إنه نقل للرئيس الأسد رسالة الكاظمي التوضيحية في شأن «عدم توجيه دعوة الحضور للجانب السوري» والذي «لا يعبر عن تجاهل العراق للحكومة السورية الشقيقة ومكانتها الراسخة» مع الإشارة إلى أن الفياض كان قد أبدى، في بيان، استغرابه من بيان الخارجية العراقية الذي وصفه بـ«المتسرع الذي انساق وراء تسريبات من جهات إعلامية غير مطلعة»، على حين أكدت مصادر لموقع «روسيا اليوم» أن السبب في تغير الموقف العراقي مرده إلى ضغوط فرنسية قادها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بنفسه، مع توار للولايات المتحدة وراء هذا «الهجوم» الفرنسي الذي كفاها شرّ القتال.

ما توضحه الصورة السابقة أمر مهم يتمثل في حال من الانقسام السياسي كان قد أبداه السطح السياسي المسمّك بدفة القرار في بغداد تجاه حدث إقليمي مفصلي يمكن وضعه في سياق اتخاذ الجغرافيا والتاريخ أساساً لفهم الصراع الدائر في المنطقة، وأيضاً أساساً لاجتراح الحلول الممكنة لذلك الصراع، الأمر الذي تكشف بوضوح عبر السجال الذي يرصده بيان الخارجية العراقية والبيان الذي أصدره فالح الفياض في أعقابه، والأمر، أي ذلك الانقسام، ليس استثنائياً، أو أنه يجيء نتيجة لمواقف متباينة تجاه دمشق السعودية وقطر ومصر والولايات المتحدة وبريطانيا، في الـ ٢٨ من آب الجاري، لكن في اليوم ذاته لتلك الزيارة أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً أكدت فيه أنها غير معنية بتلك الدعوة، ليصدر الفياض بعد ساعات من ذلك البيان بياناً آخر خاصاً قال فيه إنه نقل للرئيس الأسد رسالة الكاظمي التوضيحية في شأن «عدم توجيه دعوة الحضور للجانب السوري» والذي «لا يعبر عن تجاهل العراق للحكومة السورية الشقيقة ومكانتها الراسخة» وفهم السياقات، التي قادت إليها تلك الجولة، ولربما كانت تلك الصورة هي التي قادت إلى استثناء دمشق من حضور القمة، مع الإشارة إلى أن واقعاً كهذا من الصعب عليه قيادة تحولات، كتلك التي تطمح إليها بغداد من عقد القمة، قادرة على رسم ملامح واضحة لمستقبل المنطقة التي يقتضي بالدرجة الأولى وجود تناغم كبير بين «عضلات» الجسد إذا ما أراد النجاح في الوثب، أو كان طموحه يرمي إلى تحقيق أرقام قياسية فيه.

لا ننكر على القيادة العراقية احتواءها على نخب تمتلك الرؤى، وكذلك البصيرة النافذة، لتجاوز الاستعصاء المزمن الذي تعيشه المنطقة برمتها، بل أيضاً امتلاكها القدرة على رسم ملامح بخطوط عريضة للخروج من ذلك الاستعصاء مما تساعده بها معطيات عديدة، ولربما كان على رأس هؤلاء رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، لكن يجب الاعتراف أيضاً بأن تلك الحكومة تحوي العديد من تلك النخب ممن يمكن توصيفهم بأنهم نتاج لـ«الزرع» الأميركي البادئ ربيع العام ٢٠٠٣ والذي تعتبر «الجلبة السياسية» ثمرته الأكبر التي عمل على إنضاجها، وهذا لربما كان السبب الأكبر لربما كانت أكثر حساسية، من نوع العلاقة مع طهران، وكذا الوقف من الوجود العسكري الأميركي في العراق حيث من شأن التلونات الأخيرة التي اتخذها إبان جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة المنعقدة شهر تموز الماضي، أن تعطي للانقسام زخماً انشطارياً جديداً في بنيان الدولة العراقية قياساً لتباين النظرة، مرتهنة ببعضنا بعضاً، وما يجري في تونس أو مصر والجزائر، ستكون له تداعياته، بالتأكيد، في سورية ولبنان والعراق.

الآن أما وقد استثنيت دمشق من قمة الجوار العراقي بفعل الانقسام الداخلي الذي تعززه أجندة خارجية، وللاستثناء هنا فعل شبيه بفعل الإلغاء لحدوث أي اختراق وإن يمكن أن يحدد ملامح مستقبل المنطقة، فقد بات من نافل القول أن الأزمة السورية، وتموضع دمشق الإقليمي والدولي، سوف تكونان بيضة القبان في أي نظام يمكن أن ترسمهما هذه الثنائية منفردة أو مجتمعة، وما يمكن التنبؤ به لقمة بغداد هو أن رهانها الأكبر بات تابعاً من حالة احتياج داخلية للكاظمي الطامح إلى تمديد رئاسته للوزارة في بغداد لولاية جديدة يمكن أن تكرسها الانتخابات المبكرة التي نقف على بعد شهرين منها، أما الرهان على حدوث اختراقات في جدارات الجليد القائمة بين العديد من ثنائياتها، فذاك أمر، ولو ارتقى مستوى التمثيل لأعلى المستويات، سيكون ذا أثر محدود، إذ هو يقتصر على كسر الحواجز النفسية التي راكمتها الافتراقات في الرؤى والمصالح، بل حتى هذي الأخيرة ستكون بأبعاد تقف عند حدود ضيقة للغاية، ومن الصعب، أيا تكن البرامج والقدرات، تخيل خروج تسوية دائمة في المنطقة، التي هي أشبه بسباق حواجز تخطته ارتفاعاتها من حاجز لآخر، بينما تجاهل «حاجز دمشق» الذي هو الأعلى من بين كل تلك الحواجز، ومحاولة الهروب منه ستعني تلقائياً إلغاء نتيجة السباق.

«PKK» يسيطر على «الإدارة الذاتية» الانفصالية وأميركا تتدخل

كشف مصدر مطلع، أن المناطق التي تسيطر عليها ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية تشهد سيطرة واضحة لمتزعمي ما يسمى «حزب العمال الكردستاني–PKK»، على حساب ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» و«مجلس سورية الديمقراطية– مسد» المقرّبين من الاحتلال الأميركي، الأمر الذي دفع نائب المبعوث الأميركي إلى سورية ديفيد براونشتاين إلى التدخل ومناقشة الأخطاء والانتهاكات التي ارتكبت في الفترة الأخيرة بمناطق «الإدارة» مع متزعمي ميليشياتها ومسؤوليها.

وأوضح المصدر أن «PKK» استقبل غياب وفد وزارة الخارجية الأميركية عن المنطقة خلال الشهرين الماضيين، وأحكم سيطرته على مؤسسات «الإدارة»، وقلص من نفوذ متزعم ميليشيات «قسد» المدعو مظلوم عبدي، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وفي المصدر إلى أن «PKK» استبعد مسؤولين موالين لعبدي أو مقرّبين منه، وعيّن أشخاصاً وكوادر موالين لـ«الحزب» في المواقع العسكرية والمؤسسات المدنية المهمة.

وبيّن المصدر أن «الإدارة الذاتية» باتت منقسمة بين تيار مقرّب من أميركا، وتيار آخر يعمل وفق أجندات «PKK»، ويعتبر المسيطر الفعلي على المنطقة ويمثله متزعموه «الحزب» من غير السوريين إلى جانب مسؤولين فيما يسمى «حزب الاتحاد الديمقراطي –PYD» و«الإدارة الذاتية»، ممن يتصفون بالموالاة المطلقة لـ«PKK».

وذكر المصدر أن براونشتاين ناقش مع متزعمي ميليشيات «قسد» ومسؤولين في «الإدارة» الانفصالية خلال زيارته مناطق سيطرة «الإدارة» السبت الماضي الأخطاء والانتهاكات التي ارتكبت في الفترة الأخيرة بمناطق «الإدارة الذاتية»، ولاسيما مظاهر الدعم والتبعية بالعمل لـ«PKK».

وأفاد ما يسمى «المجلس الوطني الكردي» بأنه عقد لقاءً افتراضياً مع براونشتاين، جرى خلاله تبادل وجهات النظر والرأي حول المستجدات الأخيرة وما جرى حول ما وصفه بـ«انتهاكات بحق المجلس» وسبل مواصلة المفاوضات.

واعتقل مسلحون تابعون لـ«الإدارة الذاتية» في ١٧ تموز المنصرم، أربعة أعضاء في «المجلس» وداهموا منازل آخرين، قبل أن يتم الإفراج عن أحد المعتقلين، الأسبوع الفائت.

وأشار المصدر إلى أن براونشتاين أكد خلال الاجتماع الأخير مع عبدي على وقف الانتهاكات والعمل على توفير أرضية مناسبة لاستئناف الحوار السياسي المتعثر منذ نشر براونشتاين في شهر تشرين الثاني الماضي، وعبدي أبديا موافقتهما على ضمان إيقاف الانتهاكات من «الإدارة الذاتية» بحق «المجلس الوطني» وأنصاره ووقف التصعيد الإعلامي وتوفير الأجواء المناسبة للمضي قدماً في مرحلة جديدة من المفاوضات الكردية.

ونظّمت «الإدارة الذاتية»، الخميس الماضي مظاهرة مؤيدة لـ«PKK»، أمام مقر للقوات ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم في مدينة الحسكة، رفع خلالها المشاركون صور متزعم «PKK» عبد الله أوجلان، ولافتات تندد برئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان.

وكالات

الهلال: أبناء الطبقة العاملة خير من تصدى للحصار الاقتصادي وعليهم نعوّل في المرحلة القادمة

الأمين العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي هلال الهلال خلال افتتاح أعمال الدورة الرابعة للمجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال (عن الانترنت)

| الوطن

أكد الأمين العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي، هلال الهلال، أمس، أن القطاع العام هو الضمانة الحقيقية لمستقبل سورية، مشدداً على أهمية التحام القيادات النقابية بالطبقات العمالية القاعدية لأن هموم ومشاكل العامل البسيط هي جوهر العمل النقابي.

في خِتام حديثه قدّم الهلال شرحاً مفصلاً عن الواقع السياسي والعسكري على مستوى المنطقة والإقليم بشكل عام، وأجاب على طروحات وتساؤلات الحضور، من جانبه نوّه عضو القيادة المركزية للحزب شعبان عزوز إلى أن واقع العمل اليوم صعب في هذه الظروف مع الإشارة إلى أن الفياض كان قد أبدى، في بيان، استغرابه من بيان الخارجية العراقية الذي وصفه بـ«المتسرع الذي انساق وراء تسريبات من جهات إعلامية غير مطلعة»، على حين أكدت مصادر لموقع «روسيا اليوم» أن السبب في تغير الموقف العراقي مرده إلى ضغوط فرنسية قادها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بنفسه، مع توار للولايات المتحدة وراء هذا «الهجوم» الفرنسي الذي كفاها شرّ القتال.

ما توضحه الصورة السابقة أمر مهم يتمثل في حال من الانقسام السياسي كان قد أبداه السطح السياسي المسمّك بدفة القرار في بغداد تجاه حدث إقليمي مفصلي يمكن وضعه في سياق اتخاذ الجغرافيا والتاريخ أساساً لفهم الصراع الدائر في المنطقة، وأيضاً أساساً لاجتراح الحلول الممكنة لذلك الصراع، الأمر الذي تكشف بوضوح عبر السجال الذي يرصده بيان الخارجية العراقية والبيان الذي أصدره فالح الفياض في أعقابه، والأمر، أي ذلك الانقسام، ليس استثنائياً، أو أنه يجيء نتيجة لمواقف متباينة تجاه دمشق السعودية وقطر ومصر والولايات المتحدة وبريطانيا، في الـ ٢٨ من آب الجاري، لكن في اليوم ذاته لتلك الزيارة أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً أكدت فيه أنها غير معنية بتلك الدعوة، ليصدر الفياض بعد ساعات من ذلك البيان بياناً آخر خاصاً قال فيه إنه نقل للرئيس الأسد رسالة الكاظمي التوضيحية في شأن «عدم توجيه دعوة الحضور للجانب السوري» والذي «لا يعبر عن تجاهل العراق للحكومة السورية الشقيقة ومكانتها الراسخة»

فرض هدوءاً حذراً في البادية الشرقية

الجيش يحقق إصابات مباشرة بمواقع إرهابيي «خفض التصعيد»

| حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

فرض الجيش العربي السوري، أمس، هدوءاً حذراً في البادية الشرقية، بعد توجيهه ضربات موجعة لخلايا تنظيم داعش الإرهابي، في وقت ردت فيه مدفعيته الثقيلة على اعتداءات إرهابيي «خفض التصعيد» على النقاط العسكرية باستهداف المواقع التي حققت فيها إصابات مباشرة.

وفي التفاصيل، فقد بيّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الهدوء الحذر سيطر أمس – حتى ساعة إعداد هذه المادة- على مختلف قطاعات البادية، نتيجة الضربات الموجعة التي تلقاها بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش على أيدي رجال الجيش والقوات الرديفة التي تؤازره بتمشيط البادية.

وأوضح المصدر أنه لم يسجل أي حدث لافت بالبادية، في حين نفذ الطيران الحربي مسحاً شاملاً للبادية ما بين حماة وحمص ودير الزور والرقة، لاستهداف أي تحرك مؤلل للمواءمة أو مقرات لهم.

أما في قطاعي ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد»، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الإرهابيين خرقوا اتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة مجدداً باعتدائهم على نقاط عسكرية بقذائف صاروخية.

وأوضح أن الجيش رد على خرق الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار، ودك بمدفعيته الثقيلة مواقع لهم في خربة الناقوس والسرمانية وقليدين والقاهرة والعنكاوي والدقماق والزقوم في سهل الغاب الشمالي الغربي، محققاً فيها إصابات مباشرة.

كما دكت وحدات الجيش العاملة بريف إدلب بالمدفعية الثقيلة مواقع للإرهابيين في بينين وشنّ الطيران الحربي غارات مركزة على مواقعهم أيضاً في كنصفرة ومرعيان والمزورة وأرنبة بريف إدلب الجنوبي، وفق المصدر.

أما في محافظة حلب، فقد قصفت قوات الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية لها المتمركزة في قرية الكريدية الواقعة شرق مدينة الباب المحتلة بريف المحافظة، مواقع سيطرة ميليشيات «قسد» في قريتي جبر الحمرة والحوتة شرق الباب اللتين سقطت عليهما قذائف هاون، وذلك حسب مصادر إعلامية معارضة ذكرت أنه لم ترد معلومات عن خسائر بشرية.

الاحتلال التركي يواصل عدوانه وتزايد النزوح.. و«الأميركي» يواصل سرقة النفط

توقّف جديد لـ«علوك» عن العمل بشكل كامل!

توقف محطة «علوك» بشكل كامل نتيجة قطع الكهرباء عنها وسرقته من قبل إرهابيي الاحتلال التركي (عن الانترنت)

توقفت مجدداً محطة «علوك» للمياه بريف الحسكة عن العمل بشكل كامل نتيجة قطع إرهابيي الاحتلال التركي «قوات سورية الديمقراطية- قسد» وإرهابيي الاحتلال التركي وقطعهم للتيار الكهربائي المغذي للمحطة.

وبينما واصل الاحتلال الأميركي سرقة النفط السوري، اختطفت الميليشيات وقوات الاحتلال الأميركي المزيد من المواطنين، في حين استمر الاحتلال التركي ومرتزقته بعدوانهم على شمال البلاد بما أدى إلى تزايد حركة النزوح.

وفي التفاصيل، بيّن مدير المؤسسة العامة لمياه الحسكة محمود العلكة، أن محطة «علوك» للمياه الواقعة في منطقة رأس العين المحتلة بريف الحسكة والتي تزود أكثر من مليون مواطن بالمياه في مدينة الحسكة وريفها، توقفت مجدداً بشكل كامل عن العمل مساء أول من أمس نتيجة جرائم الاحتلال التركي ومرتزقته وميليشيات «قسد»، التي قامت بإيقاف التغذية الكهربائية المشغلة للمحطة بعد تزويدها بالطاقة الكهربائية خلال الأيام الماضية، مشيراً إلى أن الاحتلال التركي ومرتزقته يعملون على كميات كبيرة من الكهرباء يا يحول من دون تشغيل المحطة بطاقتها الإنتاجية الكاملة واقتصار التشغيل على عدد قليل من الآبار وضخ ساعتين فقط يومياً، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وقلت العكلة إن «أي الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية المعنية بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية الإنسانية لن تكون لتأمين مياه الشرب للأهالي عن طريق توفير صهاريج نقل المياه وتعبئة خزانات المياه المنتشرة في الشوارع والحدائق العامة وبشكل يومي».

من جهة ثانية، أفادت مصادر محلية من منطقة الفاشلي في محافظة الحسكة بأن مجموعات مسلحة تابعة لميليشيات «قسد» حاصرت قرية مرزوقة وخطفت إمام وخطيب جامع القرية البالغ من العمر ٦٥ عاماً وشاباً من قرية السويدية وسبعة شباب في قرى سليمان ساري والقاسمية وقرطية وشابين من قرية القحطانية واقتادتهم إلى مقراتها بحجج وذرائع مختلفة، حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وفي السياق، ذكرت مصادر محلية، أن طائرات الاحتلال الأميركي نفّذت خلال الساعات الماضية عملية إنزال جوي في بلدة جديد عكيدات بريف دير الزور واختطفت خلال مداهمتها البلدة عدداً من المدنيين واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

كما ذكرت مصادر محلية من قرية العيشان أن مسلحاً للاحتلال الأميركي مؤلفاً من ٢٥ صهريجاً معبأ بالنفط السوري المسروق توجه مساء أول من أمس من محطة تل عيس في ناحية رميلان إلى معبر اليعربية متجهاً إلى شمال العراق.

وفي سياق متصل، تواصلت حركة النزوح من مناطق أبي رأسين وتل تمر في ريف الحسكة، بسبب تخوف المواطنين من تصعيد عسكري للاحتلال التركي على مناطقهم، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

كما قصفت قوات الاحتلال التركي براجمات الصواريخ والمدافع، قريتي الدراوة وعويلان بريف تل تمر، ومناطق على خطوط التماس مع ميليشيات «قسد» جنوب ناحية أبو رأسين.

إلى ذلك، أوضح المتزعم فيما يسمى «مجلس تل أبيض العسكري» التابع لميليشيات «قسد» المدعو رياض بوقٍ سيّاق آخر، قتلت «الجذرماء» التابعة للنظام التركي مواطناً من أبناء بلدة مركدة بريف الحسكة بعد عبوره الحدود إلى تركيا من قرية عطيشان الحدودية، وفق مصادر إعلامية معارضة.

وكالات

تهيئة لعقد اجتماع سوري عراقي تركي وبحث موضوع مياه الفرات

وفد عراقي يزور تركيا مطلع الشهر المقبل

أعلنت وزارة الموارد المائية العراقية، أمس، أن وفداً عراقياً سيزور تركيا مطلع الشهر المقبل من أجل استكمال المباحثات بشأن المياه، والتهيئة لعقد اجتماع ثلاثي مشترك سوري– عراقي– تركي لبحث موضوع تقاسم حصص مياه نهر الفرات الذي يواصل النظام التركي حجب جزء كبير من حصة سورية والعراق منها.

وفي تصريح نقلته وكالة الأنباء العراقية «واع»، قال المتحدث باسم الوزارة علي راضي: إن «كل دول العالم تتأثر بالتغيرات المناخية من ارتفاع درجات الحرارة واختلاف الأمطار، وهذا بدوره أدى إلى قلة الإيرادات المائية»، مبيناً أن «هناك عوامل فنية أخرى تتعلق بتوسع الدول في إنشاء سدود كبيرة ومشاريع إروائية، وأن هذه العوامل أثرت في إيرادات العراق المائية».

وأضاف: إن «العام الحالي يُعدّ عاماً شحيحاً بالمياه، وهناك قلة واضحة في نهري دجلة والفرات، اللذين انخفض مستواهما إلى أكثر من ٥٠ بالمئة، إضافة إلى انخفاض المياه وبمعدلات كبيرة في سد دوكان ودربندخان والسيوران ودياله»، لافتاً إلى أنه «تم تأمين الاحتياجات المائية لهذا الموسم والموسم الشتوي المقبل مما هو متوفر من خزين مائي جيد في الخزانات والبحيرات».

وأشار راضي إلى أن اجتماعات عديدة عقدت مع الجانبين السوري والنظام التركي ضمن ملف المياه، وأن هناك زيارة مرتقبة لوفد عراقي إلى تركيا مطلع الشهر المقبل من أجل استكمال اللقاءات والنقاشات بشأن حصة العراق والإطلاقات المائية في نهري دجلة والفرات، فضلاً عن التهيئة لعقد اجتماع ثلاثي مشترك يضم سورية والعراق والنظام التركي بشأن موضوع تقاسم الضرر في فترة الشح المائي، واستكمال النقاش بشأن البروتوكول المشترك بين العراق وتركيا، وإنشاء المركز البحثي في العراق».

وأكد راضي أن هذه الملفات وملفات أخرى ستتم مناقشتها خلال زيارة الوفد العراقي هذه، وأن زيارة وزير الموارد المائية ستكون تتويجاً لمجموعة من اللقاءات مع الجانب السوري، إضافة إلى لقائه مجموعة من المسؤولين السوريين، وطرح مجموعة من النقاط الافتراضية معهم بخصوص ملف المياه، لافتاً إلى أن «وفداً عراقياً سبق له أن زار تركيا في حزيران الماضي، وبحث تلك الملفات المهمة، واطلع على مجموعة من المنشآت والمخزون المائي في سد اليسوه».

ولفت إلى أن هذا الحراك سيتوج بزيارة الوفد العراقي المهم المقبل، لمناقشة هذه الملفات بشكل أوسع وأدق.

وانخفض منسوب المياه في نهر الفرات ضمن الأراضي السورية والعراقية بشكل ملحوظ، بعد أن قام النظام التركي بحجب المياه المتدفقة نحو الأراضي السورية والعراقية، وحذرت الأمم المتحدة في التاسع عشر من حزيران الماضي من أن ذلك ستكون له آثار إنسانية واسعة النطاق على ملايين الأشخاص في سورية.

ويمتص بروتوكول تقاسم مياه الفرات الموقع مع الجانب التركي عام ١٩٨٧ على ألا يقل الوارد المائي في نهر الفرات من تركيا إلى سورية عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية تم تخصيص ٥٨ بالمئة منها لتكون حصة العراق وفق اتفاقية ثنائية بين دمشق وبغداد تم توقيعها عام ١٩٨٩.

وكالات

مسلّحو «درعا البلد» منعوا الأهالي من الخروج إلى مناطق سيطرة الحكومة

مصادر: الدولة مستمرة بالمفاوضات لتجنيب المنطقة الدمار وحقن الدماء

| الوطن

أكدت مصادر وثيقة الاطلاع في مدينة درعا لـ«الوطن»، أن اللجنة الأمنية في محافظة درعا، ورغم مواصلة ما تسمى «اللجنة المركزية» في منطقة «درعا البلد» والمسلحين رفضهم لجهود التسوية، تواصل الاجتماعات والمفاوضات مع «اللجنة المركزية» وتأمل في الوصول إلى تسوية لتجنيب المنطقة الدمار وحقن الدماء.

وقالت المصادر: «الوضع في درعا على حاله حتى الآن، وهناك مفاوضات تجري بين الدولة ممثلة باللجنة الأمنية من جهة ومن يسمون أنفسهم «اللجنة المركزية» في «درعا البلد» من جهة ثانية، ولكن لا توجد نتائج ولا يوجد أي شيء واضح، وتأمل أن تحصل انفراجة»، مشيراً إلى أن «اللجنة المركزية وهي في المفاوضات تتحدث شيء ومن ثم تتحدث بشيء آخر»!

وأوضحت المصادر، أن اللجنة الأمنية وخلال المفاوضات موقفها واضح وهي تريد خروج رافضي التسوية وتسليم كامل السلاح في المناطق التي يوجد فيها، وإجراء عملية تفتيش على السلاح، ودخول الجيش العربي السوري إلى تلك المناطق، وبالتالي فرض الدولة كامل سيادتها على المحافظة.

ولفتت المصادر إلى أن هناك مهلة مدتها ١٥ يوماً للموافقة على «خريطة الطريق» لتسوية الوضع في مناطق انتشار المسلحين في المحافظة، وقد مضى منها ٨ أيام، وعند انتهاء مهلة الـ١٥ من غير المعروف ماذا سيحصل، ولكن الدولة تصر على فرض كامل سيادتها على كامل المحافظة، بالوقت نفسه تتبع «سياسة النفس الطويل» لتجنيب المنطقة الدمار وحقن الدماء.

وكانت اللجنة الأمنية سلّمت في ١٤ الشهر الجاري «اللجان المركزية»، «خريطة طريق» لتسوية الأوضاع في «درعا البلد» وكل المناطق التي تنتشر فيها ميليشيات مسلحة في المحافظة.

وتتضمن «خريطة الطريق» التي تم تحديد فترة ١٥ يوماً للموافقة عليها، جمع كل السلاح الموجود لدى المسلحين وترحيل الرافضين لها وتسوية أوضاع الراغبين من المسلحين، وإجبار متزعمي الميليشيات على تسليم سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى كل المناطق التي ينتشر فيها المسلحون والتفتيش على السلاح والذخيرة وعودة مؤسسات الدولة إلى كل المناطق.

ورداً على سؤال: إن كانت «اللجنة المركزية» تناور على مسألة الوقت للحصول على مكاسب وأنها قد توافق على «خريطة الطريق» في اللحظات الأخيرة من انتهاء مهلة الـ١٥، قالت المصادر الواسعة الاطلاع: «ممكن، لأنهم إن ظلوا مصرين على موقفهم الحالي، فإن ذلك يعتبر انتحار بالنسبة لهم، لأنه ليس لديهم الإمكانيات التي يمكن أن تجابه الدولة أبداً».

وعلمت «الوطن» أن معبر «السرايا» الواصل بين منطقتي «درعا المحطة» و«البلد» وافتتحه الجيش العربي السوري صباح أول من أمس لمدة ٢٤ ساعة أمام الأهالي الراغبين بمغادرة الأحياء المذكورة من أطفال ونساء وشيوخ ممّن يحملون التسويات، باتجاه مدينة درعا، لم يخرج منهم أحد.

وتفيد المعلومات، بأن المسلحين في «درعا البلد» احتجزوا الأهالي ومنعوهم من الوصول إلى المعبر للخروج إلى مناطق سيطرة الدولة، الحالي، فإن ذلك يعتبر انتحار بالنسبة لهم، وفق قناة «العالم» عن تحركات في ريف درعا الغربي لتنظيم «حراس الدين» المبايع لتنظيم داعش الإرهابي، بدأت تنشط مع بدء غارات على أماكن تواجدهم.

وتحدثت مصادر أخرى في المحافظة عن مواصلة الجيش العربي السوري إرسال التعزيزات العسكرية إلى مدينة درعا ومحيطها، وتكثيف الحماية على الأوتوستراد الدولي درعا – معبر نصيب الحدودي لحمايته من اعتداءات المجموعات المسلحة.

في أوروبا وفرنسا تحت مصدومون مما جرى في أفغانستان وأعرف قلبياً أفغانستان لأنني كنت الضابط الكبير لبلادي هناك في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وبقيت قرابة العام والأوروبيون والفرنسيون يقارنون بين ما حصل في سورية وأفغانستان علماً أن شعبيهما لا يوجد بينهما أي مقاربة فالشعب الأفغاني لم يقاتل حركة «طالبان» واستسلم فوراً، بالمقابل نرى الشعب السوري الذي وقف مع جيشه وانتصر وانتصر في الحرب على الإرهاب، وهنا أستغني ما قاله الرئيس بشار الأسد بأن «السوريين يعرفون كيف يعيشون مع بعضهم بعضاً ويعرفون كيف يتسامحون فيما بينهم».

لأكون صريحاً فإن معظم وسائل الإعلام الأوروبية لا تنقل حقيقة ما يحصل في سورية لذلك عندما أعود لفرنسا أتعرض لسيل من الأسئلة حول الأوضاع الأمنية في دمشق وإن كنت قادراً على السير في شوارعها وأنا أجيب بأن الوضع في دمشق لا يقل خطورة عن الوضع في باريس وهذه الأسئلة تبين تأثير الإعلام الغربي على الرأي العام الأوروبي لكن الآن هناك تساؤلات جدية في أوروبا عن أحقية حل الأزمة السورية وحيث اكتشف العديد أن الوضع في سورية يختلف عما يخبروننا به وبأن الوقت ربما حان لتغيير سياستنا.

• من يمثل بماذا تخاطب حكومة بلادك اليوم؟

رسالتي للفرنسيين أنه يجب أن نغير في سياستنا لأننا مخطئون وهذا في مصلحة الشعب السوري لأن من قاتلوا ما تقوم به جريمة وهذا من مصلحة فرنسا أيضاً لأن لدينا علاقات ممتازة مع سورية ونحن آثرنا أن نحطم ما تم بناؤه من علاقات خلال عقود من الزمن.

ومن خلالكم أتوجه للشعب السوري وأريد أن تكون رسالتي للشعب السوري وليس للشعب الفرنسي وأقول لهم إن في فرنسا الكثير من الأشخاص الذين ما زالوا يذكرون العلاقات الكبيرة بين فرنسا وهناك الكثير من الفرنسيين رأوا معاناة الشعب السوري وأشعر الكثير من الفرنسيين الذين يتمنون عودة العلاقات كما كانت من قبل.

وأشعر الرئيس الأسد على حرصه بأن تبقى اللغة الفرنسية تدرس في المدارس السورية. استمرار الأزمة في «درعا البلد» وتعنّت المسلحين و«اللجنة المركزية» ورفضهم للتسوية.

وذكر المصدر، أن «حراس الدين»، بدأ ينشط في منطقة «حوض اليرموك» وريف درعا الغربي، عبر عمليات تحضير وتجهيز بقيادة إرهابيين من خلايا داعشية وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في المنطقة، مشيراً إلى أن التحركات تتم بأمرة الإرهابي المدعو «خلدون بدوي الزعبي»، الملقب بـ«أبو عزام»، وهو متزعم ما يسمى «لواء فجر الإسلام» أحد الميليشيات المسلحة في جنوب سورية، ويتخذ من مدينة طفس مقراً له.

الأردن يريد ضبط الحدود واستعادة الحركة التجارية مع سورية

درعا ستتصدّر مباحثات بوتين عبدالله الثاني اليوم

تتصدر الأحداث في محافظة درعا مباحثات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والملك الأردني عبد الله الثاني خلال الاجتماع الذي من المقرر أن يجري بينهما اليوم في موسكو.

وأعلن مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف، يوم الجمعة الماضي، أن بوتين سيلتقي الملك الأردني اليوم، في حين ذكرت وكالة «بترا» الأردنية الرسمية، أن عبد الله الثاني توجه أمس إلى العاصمة الروسية.

ووصف عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان الأردني، محمد المومني، اللقاء المرتقب بأنه مهم للغاية لما تشهده قضايا المنطقة والعالم من تطورات تستدعي تكاتف الجهود للحيلولة دون تفاقمها، حسبما ذكرت وكالة «الأناضول».

وقال: «اللقاء المرتقب بين الملك وبوتين سيحسم الكثير من الأمور، خاصة على صعيد الأزمة السورية»، موضحاً أن الأردن حريص على الوصول إلى حل سلمي ينهي ما يجري في محافظة درعا.

وأضاف: «أعتقد أن هذا الملف سيكون حاضراً بقوة على طاولة الملك وبوتين».

وتواصل الميليشيات المسلحة في منطقة «درعا البلد» رفضها لجهود التسوية، في حين أن الدولة السورية لا تزال على سياسة «الصبر الإستراتيجي» وعلى قرارها بفرض كامل سيادتها على محافظة درعا.

في الأثناء، ذكر مصدر رسمي أردني، وفق مواقع إلكترونية معارضة، أن مكمن قلق الأردن الأضافي هو ملف ضبط الحدود مع سورية، التي تمتد على مسافة ٣٧٥ كيلومتراً، والتي شهدت تزايد حالات ضبط مخدرات.

وشدد المصدر الرسمي الأردني على أن مصدر قلق الحركة التجارية المتعثرة مع سورية عبر معبر نصيب الحدودي ومن أجل ذلك الغاية طرح الملك الأردني خلال لقائه الرئيس الأميركي جو بايدن في التاسع عشر من الشهر الماضي في واشنطن مسألة استئناء الأردن مما يسمى قانون «قصر» الجائر ضد سورية، موضحاً أن بايدن لم يبد اعتراضاً على الطلب الأردني، لكنه ألمح إلى أن ذلك الأستثناء يتطلب دعماً من الكونغرس الأميركي، وأن من الأفضل للمسؤولين الأردنيين تكثيف اتصالاتهم بالكونغرس لضمان تمرير الاستثناء.

بدوره اعتبر أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الألمانية الأردنية، بدر الماضي، أن العلاقات الأردنية الروسية تتسم بالتوازن والمرونة، مما يتيح لعمّان التنويع في خياراتها الإستراتيجية، ومناقشة ملفات أخرى لا تقل أهمية عن الأزمة السورية مثل التطورات على الساحة الأفغانية.

المحلل السياسي عامر السبايلة، ذكر حسب «الأناضول»، أنه «لا يمكن فصل سباق الزيارة عن التطورات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة، خصوصاً بعد زيارة الملك الأردني إلى واشنطن في تموز الماضي، والحديث عن رغبة أردنية في الدخول إلى الملف السوري، والإيحاء بالحصول على المساحة الواسعة للمناورة في عدد من الملفات».

وزاد: «عندما نتحدث مع روسيا اليوم، فلا شك بأن الملف الأساسي هو درعا والجنوب السوري في المقام الأول».

وأشار إلى أن اللقاء قد يتناول أيضاً الفكرة المطروحة حالياً بتوفير واستجرار الطاقة من الأردن إلى لبنان عبر سورية.

ولفت إلى احتمالية التطرق إلى ملفات أخرى، بما فيها أفغانستان والعراق وغيرها من القضايا، لكنه شدد على أن ملف سورية ومحاولة تسويق فكرة ربط نيران بكهرباء الأردن سيكونان هما الأبرز.

وكالات

طالب الحكومة الفرنسية بأن تغيّر في سياستها لأنها مخطئة

ماري